

أكدوا أن آلية «المنافسة» بحاجة إلى تفعيل ... اقتصاديون لـ «الحياة»: تعديل نظام «الوكالات» يشجع على دخول منافسين جدد

>

<الرياض - جدة، زياد الزبيدي وأمل باقازي الحياة - 08/01/30//

أكد خبراء اقتصاديون أن نظام المنافسة السعودي مطبق بشكل سليم منذ صدوره عام 1425هـ، وأنه لا توجد احتكارات بالسوق السعودية، لأنها سوق حرة ومفتوحة، مشيرين إلى أن تأسيس أي مشروع اقتصادي في المملكة لا يواجه صعوبات كما في الدول الأخرى.

وشدد هؤلاء في تصريحات لـ «الحياة» على أن مجلس حماية المنافسة بحاجة ماسة إلى ذراع فنية ليقوم بواجباته على أكمل وجه، والقضاء على الممارسات الاحتكارية التي قد تظهر في السوق. واعتبروا أن إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية ينصب في خاتمة واحدة وهي تمكين المزيد من المتنافسين من دخول السوق، ما يؤدي إلى فاعلية آلية السوق ورفع كفاءته في تحديد الأسعار للوصول إلى الوضع التنافسي للسعر. وقال رئيس غرفة تجارة الرياض عبدالرحمن الجريسي لـ «الحياة»، إن السعودية لا يوجد فيها ما هو قائم في بعض الدول من عدم السماح بدخول البضائع من موزعين إلا بموافقة الموزع أو الوكيل الرئيسي، مؤكداً أن السوق السعودية مفتوحة تماماً، ولم نسمع عن شكوى من عدم دخول منتجات معينة أو احتكار معين. وأضاف، أن الاحتكار يضر بالمجتمع وبالوطن والمستهلك، ولكن عندما تكون الخدمة مقدمة من وكيل فإن وكلاء آخرين لهم الحق في الحصول على الخدمة.

من جهته، أوضح نائب الأمين العام لمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية المهندس فهد السلمي، أن لجنة المنافسة التابعة لوزارة التجارة والصناعة تقوم بدورها في مراقبة الأسواق لضمان المنافسة العادلة.

وقال السلمي في تعليق إلى «الحياة» على قرارات مجلس الوزراء بشأن حماية المنافسة التجارية، إنه يجب التفريق بين السلع الضرورية والكمالية، وضرب مثلاً بأن منتجاً رئيسياً مثل الرز يقوم باستيراده أكثر من 10 تجار، كما أن قطع غيار السيارات أيضاً يسمح للجميع باستيرادها، حتى لو كانت بعض الشركات الكبيرة تعمل على الاستيراد بكميات كبيرة نظراً إلى قدرتها على الاستيراد.

وعن دور المجلس في تطبيق مثل هذا القرار، قال السلمي: «نحن في مجلس الغرف يقتصر دورنا على القيام بدور تنقيحي للتجار والمواطنين وتقديم الدراسات الاقتصادية والحلول الناجمة إلى الدولة».

وكان مجلس الوزراء أقر في جلسته التي عقدت أول من أمس، منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي المحلل المالي في الأسواق العالمية، سهيل الدراج أن نظام المنافسة الذي صدر في عام 1425هـ، الذي يهدف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، مطبق بشكل سليم منذ صدوره.

وقال لـ «الحياة»، إن الاقتصاد السعودي اقتصاد حر، وتلك الآلية هي التي تضمن عملية المنافسة العادلة، خصوصاً أن تأسيس أي مشروع اقتصادي في المملكة لا يواجه أية صعوبات كما في دول أخرى.

وأوضح أن عملية الاحتكار ليست موجودة في السوق السعودية بعد انفتاحها وخفض الجمارك، مشيراً إلى أن نظام الوكالات حق ضروري لأصحابها، بشرط ألا تزيد أسعارها على الدول الأخرى المحيطة.

وأشار الدراج إلى أن الجهات المختصة لحماية المستهلك والتابعة لوزارة التجارة هي المسؤولة عن منع أي نوع من

الممارسات الاحتكارية، لافتاً إلى أن نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار لا يحتاج إلى إعادة النظر فيه لخلو السوق السعودية من تلك المشكلة.

وأضاف: «قد تنتج من محاولة التغيير في تلك العملية مشكلات كثيرة من ضمنها تقليد البضائع وتهريبها، خصوصاً أن ارتفاع الأسعار حالياً ليست له علاقة بتنظيم السوق الداخلية، بل ناتج من التضخم المستورد بعد ارتفاع الأسعار في دول العالم كافة، ما يدعو التجار إلى استيراد المنتجات بأسعار مرتفعة».

وذكر الخبير الاقتصادي الدكتور إحسان أبو حليقة، أن نظام المنافسة يعد جديداً على السعودية، وله عدد من المتطلبات، من ضمنها تشكيل مجلس المنافسة الذي استغرق وقتاً بعد صدور القرار بتشكيله ولم يعين حتى الآن الأمين العام له. وقال إن المجلس بحاجة ماسة إلى ذراع فنية ليقوم بواجباته على أكمل وجه، لمراقبة المنافسة وحمايتها ومنع أية شبهة للاحتكارات، مؤكداً أهمية تطبيق هذا النظام بحدأفيره، لما ستترتب عليه من انعكاسات إيجابية على بيئة ومناخ الاستثمار في المملكة.

ونوه أبو حليقة إلى أن مجلس المنافسة والأمانة العامة منوط بهما تطبيق نظام حماية المنافسة واكتشاف الممارسات الاحتكارية ومنعها، مشيراً إلى «أن هناك عدداً من الممارسات الاحتكارية مثل ترتيب الأسعار في ما بين الموردين، باعتبارهم يشكلون الغالبية العظمى في توفير مختلف الأصناف للسوق السعودية، إذ يتفوقون في ما بينهم على كمية العرض واقتسام السوق وسعر البيع، والتي تعد ممارسات غير مقبولة من شأنها تعطيل آلية العرض والطلب»، مؤكداً ضرورة وجود جهاز يقظ لمنع مثل تلك الممارسات.

وحول إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية، قال: «إن إعادة النظر في هذا النظام تخضع لآلية محددة، مثله مثل أي نظام قائم في البلد، غير أننا نأمل بالألا تستغرق إعادة النظر فيه وقتاً طويلاً».

وشدد أبو حليقة على أن إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية وحماية المنافسة تصب في خانة واحدة، وهي تمكين المزيد من المتنافسين من دخول السوق السعودية، ما يؤدي إلى فاعلية آلية السوق ورفع كفاءتها في تحديد الأسعار للوصول إلى الوضع التنافسي للسعر.

وقال: «إن القضية ليست شخصية ضد أصحاب الوكالات، بل انها تهدف في النهاية إلى تحقيق الفائدة للمستهلك بدفع أسعار أقل في مقابل الحصول على جودة أفضل».

وأضاف: «من الضروري أن تعمل الآليات كافة في مصلحة الجميع، خصوصاً أن تعرض الموردين للخسائر المتتالية سيجبرهم على الخروج من السوق، ما سيؤثر سلباً في مصلحة الاقتصاد الوطني»، مشيراً إلى أن تحقيق الموردين للأرباح غير المبررة الناتجة من انعدام وضعف المنافسة، والتي تلزم المستهلك بدفع أسعار عالية لا يصب في المصلحة العامة للجميع.